



الجمعية العامة

الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٧٤

الاثنين، ٢٣ أيار/مايو ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد (ملديف)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كريدلكا (بلجيكا).
افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.
اليوم.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)
تنظيم الأعمال

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود النظر في البند ٢٦ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فوراً في النظر فيه؟
تقرر ذلك (المقرر ٥٠٦/٧٦ باء).
الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند ٢٦ من جدول الأعمال في جلستها العامة ٥٤ المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ولكي تبت الجمعية في مشروع القرار سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند ٢٦ من جدول الأعمال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند ٢٦ من جدول الأعمال للبت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/76/L.55.
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند ٢٦ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

وأود أن أبلغ الجمعية بأنه يمكن الإدلاء ببيانات استهلاكية من المقاعد الوطنية أو المنصة، حسب ما تفضل الوفود.
الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أيضاً أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة ٢، المعقودة في ١٧ أيلول/

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



- بسبب أزمة المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا، والآن النزاع. الناس متعبون ومرهقون وخائفون ويأسون. وآخر شيء يحتاجون إليه هو عدم حصولهم على الطعام. ويجري إجهاد نظامنا المتعدد الأطراف إلى أقصى حد. ويجري اختبار البلدان النامية والضعيفة، ولا سيما البلدان المدينة، أكثر من أي وقت مضى. وتحتاج هذه الأزمة العالمية المتعددة الأبعاد إلى حلول عالمية، مع وجود النظام المتعدد الأطراف في صميم كل حل وكل جانب من جوانب الانتعاش.

وتاريخيا، كان ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتضخم محفزين للاضطرابات الاجتماعية. لقد بدأنا نشهد اضطرابات اجتماعية واحتجاجات في أجزاء مختلفة من العالم ردا على ارتفاع أسعار المواد الغذائية. إن عدم الاستقرار يطل برأسه في العديد من الأماكن، والوقت من ذهب. وإذا فشلنا في التحرك الآن، فإن الحالة ستتفاقم، وستؤدي الاضطرابات الاجتماعية إلى عدم الاستقرار والنزاع. وكما ذكرنا الأمين العام في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9036)، إذا لم نطعم الناس، فإننا نغذي النزاعات.

وهذه هي الدوافع التي جمعنا للعمل على مشروع القرار هذا. لقد أردنا وثيقة غير مسبقة ومركزة ومحايطة وعملية المنحى. إن مشروع القرار المعروض علينا هو نتيجة لمبادرة من لبنان وجهود ومفاوضات شاقة لمجموعة أساسية من البلدان التي رأت خطورة المسألة وقررت أن تفعل شيئا حيالها. وبالإضافة إلى بلدي، لبنان، فإن أعضاء المجموعة الأساسية هم ألمانيا والإمارات العربية المتحدة وأوروغواي وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبوتسوانا وتونس وجنوب أفريقيا والسنغال وفرنسا وفيجي وقطر وكندا وكينيا وماليزيا ومصر والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليونان. ويسعدني أن أبلغكم بأنهم ما فتئوا يحاولون بنشاط إيجاد حلول لهذه الأزمة وزيادة الوعي بخطورتها. وعقدت الولايات المتحدة اجتماعا وزاريا هنا في الأمم المتحدة الأسبوع الماضي برئاسة وزير الخارجية أنتوني بلينكن ووزراء من جميع أنحاء العالم، وعقد مجلس الأمن جلسة هذا الشهر برئاسة الولايات المتحدة لمناقشة الأمن الغذائي (انظر S/PV.9036). وستعقد إيطاليا، وهي عضو آخر

أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان لتعرض مشروع القرار A.76/L.55.

السيدة مدلي (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): تمثل حزمة القمح هذه رغيفا من الخبز لأسرة فقيرة في مكان ما من العالم. وهذا النبات المقدس، القمح، هو مصدر للحياة والوفرة والقدرة على الصمود لـ ٣٥ في المائة من سكان العالم، أو ٢,٧ مليار شخص، وخاصة في آسيا وأفريقيا. أما الآن، فقد أصبح القمح نادرا بالنسبة للملايين. ولهذا السبب نحن هنا اليوم. وإذا استطعنا اعتماد مشروع القرار A/76/L.55 والتأكد من أن الغذاء والخبز متاحان للملايين، فإننا نعمل من أجل السلام.

وكما قلت، يواجه عالمنا أزمة أخرى. وقد تشكل في ثناياها تهديدا لكل منزل وتسفر عن آثار طويلة الأمد. إنها أزمة انعدام الأمن الغذائي والتهديد بمجاعة ملايين الناس في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية والضعيفة. إننا نجتمع هنا لأننا قررنا مواجهة هذا التحدي معا، كما ينبغي. لقد جئنا إلى هنا متحدين في غرضنا المتمثل في القول بأننا، شعوب الأمم المتحدة، سنعمل في تضامن لمنع الجوع. وقد وضعنا ذلك التصميم في وثيقة واحدة تعبر عن آمالنا في الوحدة والتضامن، ونتعهد بالانتصار في هذه المعركة الجديدة. وهذا مشروع قرار يمثل رغبتنا في كفالة ألا نرى أبدا طفلا، أو أي إنسان، يجوع في أي مكان في العالم. وهو نابع من الخوف من أن تؤدي طوابير الخبز الطويلة إلى فترات طويلة من الألم وعدم المساواة وعدم الاستقرار.

يشرفني عرض القرار A/76/L.55، "المعنون حالة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي". من كان يتخيل أننا سنكون هنا في عام ٢٠٢٢ للتكلم عن تهديد يتمثل بجوع جماعي وحتى مجاعة الملايين في جميع أنحاء العالم؟ وهذا ببساطة أمر غير مقبول. إن غلاف الطبيعة الأخيرة من مجلة الإيكونوميست يستحق الذكر في مناقشاتنا اليوم. إن صورتها للجماجم البشرية كحبات قمح هي تذكير مرعب وتحذير ينذر بالخطر من أزمة الغذاء العالمية التي تضرب عالمنا. يواجه الناس في كل مكان أزمات متعددة، عاصفة مكتملة العوامل. وتتفاقم الأزمات الثلاثة كما يطلق عليها الآن - أزمات الغذاء والوقود والأسمدة

وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: إثيوبيا، الأردن، إريتريا، إسبانيا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البحرين، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، دولة بوليفيا، المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، تركيا، توغو، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جزر البهاما، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، الصين، عمان، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، فرنسا، فنلندا، فييت نام، قبرص، كابو فيردي، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا، كيريباس، لاوس، لاوس، لكسمبرغ، ليبيريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، مدغشقر، المغرب، مقدونيا الشمالية، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موناكو، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن واليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية

العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/76/L.55؟

أُعتمد مشروع القرار A/76/L.55 (القرار ٧٦/٢٦٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة لتعليق الموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن تعليق الموقف يقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد براتشيك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالقرار A/76/L.55 الذي اتخذناه للتو، أود أن أؤكد مجدداً موقف وفد أوكرانيا بشأن مسألة الأمن الغذائي.

في المجموعة، حواراً وزارياً متوسطياً حول أزمة الأمن الغذائي في أوائل حزيران/يونيه. هذا بالإضافة إلى العديد من الجهود التي يبذلها آخرون لتقديم الدعم للبلدان المتضررة بشدة من أزمة الغذاء.

وقد قامت الأمم المتحدة، تحت قيادة الأمين العام، بعمل عظيم في مواجهة التحديات الناجمة عن هذه الأزمة. ونؤيد الخطوات العديدة التي اتخذها، ولا سيما إطلاق الأمين العام لفريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل. وكان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أيضاً في طليعة هذه المعركة، بإيجاد الحلول وتقديم يد العون للبلدان الضعيفة على وجه الخصوص.

وباعتماد مشروع القرار هذا، ستبعت الجمعية العامة برسالة قوية فحواها الوحدة والتضامن، وهما المكونان اللذان نحتاج إليهما لمواجهة هذه الأزمة. وستبين للعالم أننا ما زلنا متحدين في هدفنا، وأن ما يوحدنا أكبر وأقوى مما يفرقنا. وأردنا أيضاً أن يكون مشروع القرار هذا قراراً من أجل السلام. إنه سيكون جسراً للسلام، وسيُظهر أن تعددية الأطراف حية وقادرة على الصمود. وسيعطي العالم إشارة بأن الأمر عندما يتعلق بمواجهة الجوع، فكلنا واحد.

وأود أن أعرب عن تقديري لأعضاء الفريق الأساسي على عملهم وجهودهم بشأن مشروع القرار. كما أشكر جميع الدول الأعضاء التي شاركت بالفعل في تقديم مشروع القرار وأدعو الآخرين إلى الانضمام إليهم. ونتطلع إلى أن نرى مشروع القرار هذا يُعتمد من دون تصويت، وإلى أن نرى الجمعية العامة توجه رسالة قوية مضمونها الوحدة والتعاطف والتضامن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/76/L.55، المعنون "حالة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي".

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/76/L.55،

ضعفًا. وإلا فستكون مسؤولةً مسؤولةً كاملة عن جوع الملايين من البشر ومعاناتهم.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر مجموعة البلدان التي بادرت بتقديم القرار ٦٧/٢٦٤ على صياغة النص. ونرحب بحقيقة أنه مكرس لمسألة كفالة الأمن الغذائي العالمي التي كانت تقليدياً إحدى أولويات روسيا، ولذلك يسرنا أن ننضم إلى توافق الآراء بشأن هذه الوثيقة الهامة. بيد أن لدينا أيضاً عدداً من التعليقات.

إننا نتشارك القلق أيضاً من تدهور الحالة في هذا المجال ومن حقيقة أن الارتفاع الحاد في الأسعار وعدم الاستقرار في أسواق الطاقة والأسمدة والأغذية خلال الأشهر الستة الماضية قد أثر بصورة عامة على حالة الأمن الغذائي. وفي ذلك الصدد، تسرنا المقاربة الشاملة للقرار فيما يخص أسباب المشكلة. وقد قدم وفدنا بالفعل تحليلاً مفصلاً للعوامل المؤثرة في الحالة الراهنة، ولا سيما من خلال توزيعنا وثيقة الجمعية العامة A/76/798 وبياننا الذي أدلى به في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ١٩ أيار/مايو (S/PV.9036). ولا نملك إلا أن نأمل في أن يقوم فريق الاستجابة للآزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل الذي أنشأه الأمين العام بدراسة هذه المواد واستخدامها على النحو الواجب. ولئن كنا نتفهم الحاجة إلى إنشاء هذه الآلية لكي تنتظر منظومة الأمم المتحدة في التحديات المتعددة الأوجه وتواجهها بصورة شاملة، فإننا مضطرون لاستنتاج أن التحليل والتوصيات الواردة في التقرير الأول للفريق ليست شاملة للأسف. وعلى وجه الخصوص، فإنه يتجاهل، لجميع الأغراض العملية، الدور الخطير الذي تلعبه الجزاءات غير القانونية، بما في ذلك تلك المفروضة على روسيا.

والحقيقة هي أن الجزاءات والقيود قد زعزعت استقرار أسواق الطاقة وما زالت تزعزع استقرارها. إن الجزاءات هي التي تقطع سلاسل الإمداد وطرق النقل المعتادة. فهي تجعل من الصعب تأمين السفن التجارية واستئجارها، كما أن الحظر المفروض بموجبها يهدد دخول السفن إلى الموانئ. ولا يمكن دفع ثمن بعض الصفقات. إن

إن أوكرانيا، بوصفها مساهماً موثقاً به في الأمن الغذائي العالمي وأحد الموردين الرئيسيين للأغذية في العالم، تتشاطر تماماً الالتزام بالعمل على وجه الاستعجال وعلى نطاق واسع وبصورة متضافرة للاستجابة لاحتياجات لأمن الغذائي والتغذوي العاجلة لملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. لقد تدهور وضع الأمن الغذائي في السنوات القليلة الماضية بالنسبة لأكثر الفئات ضعفاً، وبخاصة بسبب تأثيرات جائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ. ولكن العالم واجه هذا العام تهديداً جديداً وغير مسبوق - حرب عدوانية مكتملة الأركان شنتها روسيا على أوكرانيا.

وأضرت روسيا أيضاً بالأمن الغذائي العالمي، إلى جانب انتهاك القانون الدولي والنظام القائم على القواعد، لأن ما يقرب من ٤٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، ومعظمهم في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، يعتمدون على إمدادات الحبوب والزيوت من القادمة أوكرانيا. والآن، وبسبب الحصار الروسي المضروب على الموانئ البحرية الأوكرانية، توقفت تقريباً عن تصدير الحبوب. ولا تزال مناطق شاسعة من شرق أوكرانيا وجنوبها ميادين للقتال أو تحت الاحتلال المؤقت. ولهذا السبب نتوقع ألا يبلغ محصول هذا العام سوى نصف غلة العام الماضي. تمثل جهود روسيا للاستيلاء على الحبوب الأوكرانية من أجل استهلاكها الخاص أو بيعها بشكل غير قانوني في الأسواق الدولية تهديداً آخر. لقد سرق المحتلون الروس بالفعل ما لا يقل عن ٤٠٠ ٠٠٠ إلى ٥٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب. وتكاد تكون جميع السفن المحملة بالحبوب التي تغادر ميناء سيفاستوبول المحتل مؤقتاً محملة بالسلع الأوكرانية المسروقة. ونطالب روسيا بالكف عن سرقتها غير المشروعة للحبوب ورفع الحصار عن الموانئ الأوكرانية واستعادة حرية الملاحة والسماح بمرور السفن التجارية.

ونرفض بشدة أي خطاب للتلاعب يقول بأن العقوبات المفروضة على روسيا تجعل من المستحيل معالجة مسألة الصادرات الزراعية بطريقة فعالة. وبمجرد أن تُجبر روسيا على وقف الحرب، سينتهي تهديد الجوع الذي يلوح في الأفق، ولا سيما بالنسبة للفئات الأكثر

ونعلم أن الحقول يجري تلغيمها، ولكن القوات المسلحة الأوكرانية هي التي تقوم بذلك. وهم الذين يقصفون الأراضي التي لا يسيطرون عليها في الأماكن التي بدأ فيها المزارعون العمل في الحقول. وفي جنوب مقاطعة خيرسون، قام الجنود الروس بتعطيل أكثر من ١٢ ٠٠٠ من الأجسام المتفجرة أثناء إزالة الألغام للأغراض الإنسانية من الأراضي الزراعية.

وأخيراً، أود أن أوصي أولئك الزملاء الذين اتهمونا اليوم وفي مناسبات أخرى بتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بأن ينظروا أولاً إلى سجلهم. أولاً وقبل كل شيء، ينبغي لهم أن يسألوا أنفسهم عما إذا كان ضخ أسلحة بقيمة عشرات المليارات من الدولارات إلى أوكرانيا، وهي أموال لم يتمكنوا من توفيرها من قبل للتنمية المستدامة، يساعد على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

السيدة ساندرا (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر البلدان التي أيدت القرار ٧٦/٢٦ بشأن حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي، الذي اعتمده من فورنا. وهذه مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة للأرجنتين. ونفهم أن الحالة الراهنة تخلق تحديات أكثر إلحاحاً تجعل من الصعب علينا تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. ولهذا السبب، فإن الأرجنتين، تماشياً مع موقفها التاريخي في الدفاع عن تعددية الأطراف، تؤيد بهمة جميع المبادرات الرامية إلى معالجة انعدام الأمن الغذائي التي يجري الترويج لها في منتديات من قبيل المنتدى الذي نحن فيه اليوم. وبسبب الأهمية التي يوليها بلدي على وجه التحديد لمسألة الأمن الغذائي وبناء توافق الآراء، كنا نود لو كانت العملية التي أدت إلى صياغة هذا القرار أكثر انفتاحاً وشمولية للجميع، بما يكفل المشاركة البناءة لجميع الدول الأعضاء.

ونأسف لتقديم نص نهائي بشأن الأمن الغذائي، وهو موضوع ومناقشة لدى الأرجنتين الكثير لتسهم فيهما لأنها واحدة من أكبر

الأعداء المتعلقة بالإعفاءات والطابع المستهدف للجزاءات واهية أمام التمحيص. وحتى المحللون الغربيون والهيكل الدولية أدركوا تأثير الجزاءات على سوق المواد الغذائية، ولهذا السبب من المحزن جداً أن فريق الاستجابة للأزمات العالمية، الذي أنشئ على وجه التحديد لحل هذه الأزمة، لم يجرؤ على التكلم عنها. وإذا كان الفريق يريد حقاً أن يعمل بنزاهة من أجل التوصل إلى حل حقيقي لهذه المسائل، فمن المهم أن نفهم أن تجاهل أحد العوامل الرئيسية لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة. ولهذا السبب نحن ملزمون بأن ننأى بأنفسنا عن عبارة "يحيط علماً مع التقدير" الواردة في الفقرة ٣ من القرار، فيما يتعلق بالتقرير الأول للفريق. ونثق بأن تقريره الثاني سيكون متوازناً وسيأخذ في الحسبان مختلف وجهات النظر.

ومن جانبنا، نؤكد أن روسيا لا تزال مورداً مسؤولاً لكل من موارد الطاقة والغذاء. نعتقد أنه اعتباراً من ١ آب/أغسطس وحتى نهاية العام، ستكون قادرين على تقديم حوالي ٢٠ مليون طن من الحبوب للتصدير عبر ميناء نوفوروسيسك. ونحن مستعدون أيضاً لمناقشة مشتريات أخرى، بما في ذلك الأسمدة، التي تقدر إمكانات تصديرها من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر من هذا العام بنحو ٢٢ مليون طن.

ونحن مضطرون مرة أخرى إلى دحض الاتهامات الموجهة إلينا ومحاولات تحميل روسيا المسؤولية عن حالة الأمن الغذائي العالمية الصعبة. ولسنا نحن، بل أوكرانيا، هي التي تمنع السفن في الموانئ وتلغم مياهها البحرية، في حين تفتح روسيا يومياً ممرات إنسانية للسفن للتحرك في اتجاه الجنوب الغربي من المياه الإقليمية الأوكرانية. ومع ذلك، تواصل أوكرانيا تصدير الأغذية، وإن كان ذلك بكميات أقل، عن طريق السكك الحديدية وعلى متن المراكب على طول نهر الدانوب. ووفقاً للبيانات الصادرة عن الوزارات الأوكرانية ذات الصلة، تم تصدير ١,٤ مليون طن من الذرة والقمح في آذار/مارس ومليون طن من الحبوب في نيسان/أبريل. ومن الأفضل الاستيضاح عن وجهاتها من زملائنا الأوكرانيين. لم نر سوى البيانات من بلومبرغ حول الإمدادات عبر ميناء كونستانتا الروماني إلى دولة واحدة في الاتحاد الأوروبي.

ازداد الجوع في جميع أنحاء العالم خلال جائحة مرض فيروس كورونا، مما أثر على ما بين ٧٢٠ و ٨١١ مليون شخص. وبالمثل، سجلت أكبر زيادة في انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي أفريقيا.

ولذلك، ترى السلفادور أن معالجة الأمن الغذائي أمر ملح، لا سيما في سياق الأزمات المتعددة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، كما يتضح من التحديات مثل انقطاع سلسلة الإمداد، ونقص المنتجات الأساسية، وزيادة الأسعار، وفقدان الوظائف، من بين أمور أخرى.

وكل ذلك يدل على ضرورة أن تتضمن الدول والجهات الفاعلة إلى الجهود الجماعية للتصدي لانعدام الأمن الغذائي. وبناء على ذلك، يؤيد بلدي جميع الجهود المبذولة في هذا المجال، سواء في الجمعية العامة أو في أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها وبرامجها الأخرى.

ولهذا السبب نأسف لأن القرار ٢٦٤/٧٦، بشأن حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي، لم يكن نتاج عملية تشاور مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع. ويدعو بلدي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بالعمليات بطريقة تمكن من مناقشة هذه المسائل بفعالية وشفافية، مما يسفر عن وثائق عملية المنحى تأخذ في الاعتبار آراء أعضاء المنظمة. ونثق بأن أساليب الاستبعاد هذه لن تصبح ممارسة متكررة في المنظمة، الأمر الذي من شأنه أن يقوض شموليتها وشرعيتها.

ومع ذلك، انضمت السلفادور إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٦٤/٧٦.

السيدة كافاليوسكايا (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): تشاطر جمهورية بيلاروس الدول التي شاركت في تقديم القرار ٢٦٤/٧٦ شواغلها، فيما يتعلق بالتهديد المحتمل للجوع العالمي. وننتهم أيضا أسباب تقديم القرار في هذا الوقت، على الرغم من أن مسألة الجوع كانت أيضا وثيقة الصلة بالموضوع خلال جائحة فيروس كورونا.

ومما يؤسف له أن القرار لا يأخذ في الاعتبار مسألة مهمة لها تأثير خطير على الأمن الغذائي ولم تذكرها وفود عديدة. وتلك هي

منتجي الأغذية في العالم، وكانت مشاركا نشطا في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية الذي عقد العام الماضي في الجمعية العامة. ومع ذلك، وعلى الرغم من عملية الصياغة، ومع مراعاة الأهمية الهائلة التي يوليها بلدي للأمن الغذائي، قررنا الانضمام إلى توافق الآراء بشأن اعتماده.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد استعداد الأرجنتين للعمل بشكل بناء، كما فعلنا دائما، بشأن أي مبادرة تعزز التقدم نحو عالم خال من الجوع.

السيد سيفورا أراغون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): إن مسألة الأمن الغذائي أولوية عليا بالنسبة للسلفادور. وعلى الصعيد الوطني، بذلنا جهودا مختلفة لكفالة الحق في الغذاء والتغذية للناس منذ الطفولة المبكرة وطوال الحياة. وتلتزم السلفادور بتحسين الظروف الصحية من خلال مبادرات مثل برنامج "نمو معا"، الذي يعزز تنمية الطفولة المبكرة من خلال دعم الرضاعة الطبيعية والتغذية والرعاية المبكرة، فضلا عن سياستنا الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، وخطتنا الرئيسية لإنقاذ الزراعة، واستراتيجيتنا للوجبات المدرسية الصحية والمستدامة، إلى جانب برامج (Rural Adelante, RECLIMA and Sowing Life)، من بين برامج أخرى.

وإدراكا منا لآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي، فإننا نتخذ تدابير لزيادة قدرتنا على الصمود. وقد أصبحت هذه الإجراءات ملحة جدا، لأننا في واحدة من أكثر المناطق عرضة لتغير المناخ، وجزء من الممر الجاف في أمريكا الوسطى. وتجري الأحداث المناخية الشديدة التأثير بتواتر وشدة أكبر، كما يتضح من العواصف المدارية أماندا وكريستوبال وإعصاري إيتا وأيوتا، اللذين ضربا أمريكا الوسطى بشدة. وتؤثر الزيادة في درجات الحرارة والفيضانات والجفاف، من بين أمور أخرى، على الأمن الغذائي والتغذية، ولا سيما بالنسبة للأسر التي تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية في معيشتها.

وهذه أيضا قضية ذات أهمية كبيرة على جدول الأعمال الدولي، خاصة وأنه وفقا لحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠٢١،

الآراء. ولإظهار الدعم الكامل، شاركت الدول الأعضاء فيه الـ ٢٧ في تقديم القرار. وأود أن أشكر لبنان على إطلاق هذه المبادرة المهمة في هذه اللحظة العصيبة.

ولا يزال الأمن الغذائي، مع التركيز بوجه خاص على أكثر البلدان ضعفاً، يمثل أولوية عليا للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ولهذا السبب، نحن مصممون، في هذه الأوقات التي تشهد أزمة غذائية عالمية حادة، على النهوض بالاستجابات على جميع المستويات، بما في ذلك المستوى المتعدد الأطراف. ولهذا السبب أيضاً، ولئن كنا نؤيد هذا القرار المهم تأييداً كاملاً، كنا نود الترحيب بسياق واضح بشأن العامل المتسارع الرئيسي لأزمة الأمن الغذائي العالمية هذه.

وتتطوي الاستجابة العالمية الفعالة على تحديد دقيق وواقعي لأسبابها. ولنكن واضحين: إن تغير المناخ والتدهور البيئي وجائحة مرض فيروس كورونا، وحالات النزاع، كلها تؤدي دوراً في حدوث الجوع والتضخم والفقر. ومع ذلك، فإن الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا - وهي واحدة من سلال الخبز الرئيسية في العالم، وخاصة بالنسبة لجنوب الكرة الأرضية - هي التي عطلت السلاسل الغذائية العالمية ومنعت تصدير الأغذية من أوكرانيا إلى بقية العالم.

وهذه حقيقة. وهي مدعومة بالأدلة وموثقة على نطاق واسع، بما في ذلك في موجز فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل الذي أنشأه الأمين العام. كما سلط الضوء عليها أيضاً في الأسبوع الماضي خلال الاجتماع الوزاري للدعوة إلى العمل من أجل الأمن الغذائي العالمي والمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن النزاع والأمن الغذائي (انظر S/PV.9036).

لذلك دعونا لا نصبح ضحايا لاستخدام روسيا للتلاعب بالمعلومات، بما في ذلك المعلومات المضللة. وقد تسببت حرب روسيا غير المبررة وبدون استقزاز وغير القانونية على أوكرانيا في تلك الآثار المدمرة. إن إلقاء اللوم على الجزاءات في زيادة الأسعار العالمية للأغذية هو محاولة واهية لإخفاء الحقيقة وتحويل العمل عن المسار اللازم. إذ تستهدف الجزاءات قدرة الكرملين على تمويل عدوانه على

مسألة التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، التي كان لها أثر كبير على الحالة الغذائية في العالم. ومن الأمثلة على ذلك الحظر المفروض على تصدير سماد البوتاسيوم البيلاروسي، الذي يمثل حوالي ٢٠ في المائة من السوق العالمية وكان له تأثير كبير من حيث الارتفاع الكبير في أسعار الأسمدة غير العضوية في عام ٢٠٢١. وكان لهذا الحظر أيضاً أثر كبير على الأمن الغذائي.

وليس لدينا أدنى شك في أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد لها أثر ضار على الأمن الغذائي في العالم. وقد أبرز الأمين العام ذلك مراراً وتكراراً مؤخراً. ومما لا شك فيه أن فرض الجزاءات يؤدي إلى انهيار التجارة العالمية، مما يؤثر تأثيراً كبيراً على الاستقرار المالي والإمكانات التجارية للبلدان التي تفرض عليها قيود. واستخدام الجزاءات لا طائل منه ويأتي بنتائج عكسية وينبغي ألا يستخدم في العلاقات الحكومية الدولية.

ونشعر بخيبة أمل أيضاً إزاء محاولات البلدان التي تستخدم الجزاءات بنشاط لتضليل المجتمع العالمي ورفض الأسباب الحقيقية لنقص الأغذية. وهم يلقون كل المسؤولية عن زيادة انعدام الأمن الغذائي على الآخرين. وبيلاروس مستعدة لمواصلة جهودها لكفالة تعزيز الأمن الغذائي العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في سياق تحليل الموقف بشأن القرار ٢٦٤/٧٦.

ونستمع الآن إلى الوفود الـ رابعة في الإدلاء ببيانات بعد اعتماد القرار.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بأن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

تتطلب أزمة الغذاء العالمية المتصاعدة اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة وموحدة. لقد أثبتنا اليوم أنه يمكننا أن نتحد بشأن أهم التحديات في عصرنا. ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد القرار ٢٦٤/٧٦ بتوافق

وأخيراً، نؤيد بقوة تعددية الأطراف الفعالة ونظل ملتزمين بتريسيخ استجابة الأمن الغذائي العالمي في النظام المتعدد الأطراف. وسوف تجد الجمعية في الاتحاد الأوروبي حليفاً وشريكاً موثقاً به. وسيظل تضامناً موجوداً، في أوكرانيا وفي بقية العالم، بما في ذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيثما تدعو الحاجة.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
بالنيابة عن حكومة الولايات المتحدة، أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى لبنان على رعايته الناجحة للقرار ٢٦٤/٧٦ حتى اعتماده بتوافق الآراء. لا تزال الولايات المتحدة تشارك بنشاط في العمل على معالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي من خلال تقديم مساعدة إنسانية وإنمائية كبيرة، ونحن نؤيد بقوة أهداف القرار.

وكما ذكر آخرون، عقد السيد أنتوني بلينكن، وزير خارجية الولايات المتحدة، اجتماعاً وزارياً في ١٨ أيار/مايو لنداء العمل من أجل الأمن الغذائي العالمي في الأمم المتحدة، هنا في نيويورك. وتبادل عشرات الوزراء وجهات النظر حول ما يجب القيام به لمعالجة الارتفاع الحاد الأخير للجوع وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم. وأعقب الاجتماع الوزاري مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن النزاع والأمن الغذائي (S/PV.9036)، وكان كل ذلك جزءاً من أيام العمل بشأن الأمن الغذائي العالمي. وفي ختام الاجتماع الوزاري، نشر الوزير بلينكن ملخصاً للرئيس بعنوان "خريطة الطريق للأمن الغذائي العالمي - دعوة للعمل"، يحدد فيه الخطوات الرئيسية التي يمكن للبلدان اتخاذها للاستجابة لهذه الأزمة. وتتضمن خريطة الطريق إجراءات من قبيل تعزيز الإمدادات الزراعية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وإبقاء أسواق الأغذية والزراعة مفتوحة، وتعزيز إنتاج الأسمدة، وتعزيز القدرة الزراعية على الصمود في المدى الطويل. واليوم، أود أن أدعو جميع الوفود في هذه القاعة إلى التوقيع أيضاً على خريطة الطريق. ومن شأن القيام بذلك أن يبرهن على التضامن العالمي في مكافحة الجوع وأن يساعد على بناء الزخم لتنفيذ الحلول.

وبينما نفخر بالمشاركة في تقديم القرار ٢٦٤/٧٦، لا بد لي من أن أشير مع الأسف، كما فعل آخرون، إلى أن النص لا يعالج أهم

أوكرانيا وشعبها. وهي مصممة بعناية بحيث تتجنب أي تأثير على القطاع الزراعي.

لقد تكلمت عن الأسباب. فلننظر الآن إلى الاستجابة. ما برح الاتحاد الأوروبي مانحاً إنسانياً وإنمائياً رائداً في دعم المساعدات الغذائية والتغذوية. وسنسرع عملنا في هذا الوقت الحرج. وقد عززنا مساعدتنا الإنسانية، مستفيدين من العمل الجماعي للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وفي الشهر الماضي وحده، حشدنا ما مجموعه ١٠ مليارات يورو لمنطقة الساحل والقرن الأفريقي وسورية. ونركز على بذل كل ما في وسعنا للحفاظ على فعالية الأسواق والتدفقات التجارية. وندعو جميع المعنيين إلى اتخاذ الإجراءات لتيسير تصدير الأغذية من موانئ البحر الأسود. ومع استمرار تلك الجهود، فإننا نبذل كل ما في وسعنا لمساعدة أوكرانيا على تصدير الحبوب العالقة في أوكرانيا بسبب الحرب الروسية - ولمساعدة العالم على الحصول على تلك الحبوب. ونحن ندشّن ممرات التضامن لهذا الغرض في أوكرانيا بينما نتكلم الآن.

وستستكمل المساعدة الطارئة المقدمة إلى الفئات السكانية الضعيفة بدعم البلدان الشريكة في مجال استدامة نظم الأغذية الزراعية وقدرتها على الصمود. ويجب أن نواصل العمل على التحول نحو النظم الزراعية والغذائية المستدامة من أجل تأمين الأمن الغذائي العالمي على المدى الطويل، بما يتماشى مع قمة النظم الغذائية لعام ٢٠٢١، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفيما يتعلق بمبادرات الاتحاد الأوروبي والصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي واستراتيجيات الغذاء من المزرعة إلى طبق الطعام. ونؤيد بقوة دور الأمم المتحدة وقيادتها في الاستجابة لأزمة الأمن الغذائي العالمية بطريقة شاملة والتي جمعت وكالات الأمم المتحدة الرئيسية. ونرحّب بعمل فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل. ونؤيد أيضاً التحالف العالمي من أجل الأمن الغذائي التابع لمجموعة الدول السبع، بما في ذلك في هدفه المتمثل في ضمان الشراكات والوصول إلى أكثر المناطق ضعفاً، مثل أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط.

جيدة في النص. وقد عارضت الولايات المتحدة هذه الفكرة منذ ظهورها في عام ٢٠٠٩، نظراً لتركيزنا المستمر على اتخاذ القرارات القائمة على العلم. وعلاوة على ذلك، فإن الإشارات إلى ما يستطيع الكوكب تحمّله غير واردة في الصكوك المشار إليها في القرار مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي.

وبهذا البيان العام، يسر الولايات المتحدة أن تتضمّن إلى مقدمي مشروع هذا القرار.

السيد وودروف (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة لبنان، كما فعل غيري، ولا سيما الممثلة الدائمة للبنان، على قيادتها للقرار ٢٦٤/٧٦ وعلى طرح مسألة الأمن الغذائي الحاسمة الأهمية.

وترحب المملكة المتحدة باتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء بوصفه علامة قوية على تصميم المجتمع الدولي على التصدي لإلحاح الأزمة التي تواجه العالم الآن. في بداية هذا العام، حذرت "لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي" من مستويات غير مسبوقه من انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، مدفوعة بعاصفة عاتية من جائحة مرض فيروس كورونا وأزمة المناخ والنزاعات. وقد تقاوم ذلك بالطبع بسبب غزو روسيا لأوكرانيا الذي يهدد، كما قال الأمين العام نفسه، برمي عشرات الملايين من الناس في هاوية انعدام الأمن الغذائي، وما يليه من سوء التغذية والجوع الجماعي والمجاعة. يمكن لأثر الأزمة أن يستمر لسنوات.

وخلال اجتماعات الأسبوع الماضي، كما أوضح للتو زميلي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، كانت المملكة المتحدة واضحة في أنها تقف متضامنة مع أولئك الذين يعانون الآن. وسنؤدي دورنا أيضاً في التصدي لهذه الأزمة. وسندعم البلدان الأكثر ضعفاً بأكثر من ٣,٥ بليون دولار من المساعدات الإنسانية على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وستحثّ المملكة المتحدة البنك الدولي على أن يسرع في تنفيذ خطته الرامية إلى تعزيز الاقتصادات الهشة عن طريق توزيع ١٧٠

عامل يزيد من انعدام الأمن الغذائي وأسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي، ألا وهو غزو روسيا الوحشي وغير المبرر والذي لا مسوغ له لأوكرانيا. إن تدمير روسيا للمزارع الأوكرانية ولقطاعها الزراعي والأغذية الموجهة للتصدير هو الذي يسهم بشكل مباشر في الجوع وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم. وتكرر الولايات المتحدة التأكيد على أنها ليست طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشدد على أن هذا القرار غير ملزم ولا يغيّر الحالة الراهنة للقانون الدولي التقليدي أو العرفي فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق منه بالغاء. ونفهم أن الإشارات المختصرة أو غيرها من الإشارات المعدلة إلى بعض حقوق الإنسان في هذا القرار هي إشارات إلى مصطلحات أكثر دقة ومقبولة على نطاق واسع تُستخدم في المعاهدات المنطبقة أو في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونحيط علماً أيضاً بأن الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد تعهدت بالإعمال التدريجي للحقوق الواردة في الإعلان، وتمشياً مع ذلك فإننا نتمسك بموقفنا القائل بأنه لا يوجد حق منفصل للحصول على غذاء مأمون ومغذٍ. وتعتزف الولايات المتحدة اعترافاً راسخاً بالحق في الغذاء الكافي كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، ونرى أن لدى الدول مجموعة من السياسات والإجراءات التي قد تكون مناسبة كجزء من الإعمال التدريجي لهذا الحق. لذلك فإننا لا نفسّر هذا النص على أنه ينهى عن التزامات معينة أو يحدد نطاق الكيفية التي تُعمل بها الدول ذلك الحق تدريجياً.

وفيما يتعلق بالصياغة الواردة في النص التي تشجع على إقامة نظام شامل ومنصف للتجارة العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية، نرى أنه يجب على هيئات الأمم المتحدة أن تحترم الولايات المستقلة للعمليات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك الاتفاقات التجارية، ويجب ألا تُشغل نفسها بالقرارات والإجراءات المتخذة في المحافل الأخرى، بما في ذلك في منظمة التجارة العالمية.

وإننا نتمسك بقوة بموقفنا من أن عبارة "الاحترام الكامل للحدود التي يستطيع الكوكب تحمّلها" هي عبارة غامضة وغير محددة بصورة

محلية مرنة من خلال تشجيع الجهات الفاعلة المتنوعة في مجال الحوكمة، وأساليب الإنتاج التي تحافظ على الموارد الطبيعية والنظم الغذائية الصحية والمتوازنة.

ويساور سويسرا القلق إزاء تدمير قدرات الإنتاج والتجهيز والتجارة، مما يضر بتوافر أغذية جيدة النوعية ميسورة التكلفة ومتاحة للجميع بشكل موثوق. وبغية التخفيف من حالة عدم اليقين في الأسواق الدولية، ندعو الدول إلى الامتناع عن تقييد الصادرات وحظرها. أصبحت القدرة على التنبؤ والشفافية في التجارة الزراعية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي هذه البيئة من الصدمات والأزمات المستمرة، نرحب بخريطة الطريق للأمن الغذائي العالمي - الدعوة إلى العمل وتوصيات فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

وتؤمن سويسرا إيماناً راسخاً بأهمية تعزيز تحول النظم الغذائية بغية تحقيق قدر أكبر من الاستدامة والإنصاف والقدرة على الصمود في كل سلسلة من سلاسل القيمة، من الإنتاج إلى الاستهلاك. ويسرنا أن المجتمع الدولي، بروح من تعددية الأطراف الفعالة، قد اعتمد القرار الذي يجمعنا اليوم، وأن كل دولة تعهدت ببذل كل ما في وسعها للإسهام في الحد من انعدام الأمن الغذائي العالمي.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أعرب عن تقديري العميق للبنان على اضطراره بالدور القيادي في هذا الجهد، وعلى جمعنا معا وإبقائنا واقعيين طوال الوقت. والبلدان النامية هي الأكثر تضرراً من تزايد انعدام الأمن الغذائي العالمي، لذلك من المناسب أن تكون هي التي تدفع بالقرار ٢٦٤/٧٦ إلى الأمام بغية التصدي للتحديات الراهنة التي نواجهها على هذه الجبهة، باستخدام نهج تقني ومحايد سياسياً وموجه نحو التنمية.

وخلال مناقشة هذا الصباح، استمعنا إلى عدد من البيانات التي تؤكد أن النهج الصحيح هو الذي اقترحتة المجموعة الأساسية منذ البداية: إبقاء هذا المشروع محايداً سياسياً. ونحن لا ننكر عدد العوامل التي تسهم في أزمة انعدام الأمن الغذائي العالمية، ولكن هذا ليس الوقت

بليون دولار من المعونة على مدى الـ ١٥ شهراً المقبلة. وسنُبقي أسواق الأغذية والزراعة مفتوحة ويمكن التنبؤ بها وشفافة. وستقوم منظمة تنمية الكمنولث، وهي مؤسسة تمويل التنمية التابعة للمملكة المتحدة، بزيادة الاستثمارات العالية الجودة والمستدامة، بما في ذلك في قطاع الأغذية والزراعة.

تتطلب هذه الأزمة العالمية استجابة جماعية عالمية، ويشكل قرار اليوم أحد العناصر المهمة في ذلك. ولكن الاستجابة الأكثر إلحاحاً بطبيعة الحال، وكما نعلم جميعاً، تكمن ببساطة في بلد واحد. ويمكنه الآن تلبس هذا الأمر بأكثر عدد ممكن من الأعداء والأكاذيب كما يحلو له - كما سمعنا هذا الصباح - ولكننا في الواقع في هذه القاعة نعلم جميعاً حقيقة واحدة بسيطة: وهي أنه يمكن لروسيا أن تنهي الأزمة العالمية بإنهاء نزاعها في أوكرانيا.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): شاركت سويسرا في تقديم القرار ٢٦٤/٧٦ بشأن حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي وانضمت إلى توافق الآراء بشأنه، ونرحب باتخاذها. وبما أن الأمن الغذائي العالمي يشكل شاغلاً رئيسياً لسويسرا، حتى فيما يتجاوز قرار اليوم، فإني أود أن أدلي بالملاحظات الإضافية التالية.

إن النزاعات العديدة اليوم، ولا سيما الحرب في أوكرانيا، مقترنة بأزمات أخرى قائمة بالفعل، مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والجفاف، تزيد الضغط على النظم الغذائية ولها عواقب سلبية على الأمن الغذائي العالمي في العالم. ويجب أن نحسن الظروف الأساسية للأمن الغذائي والتغذوي للجميع، وأن ندعم على وجه الخصوص أكثر البلدان والناس ضعفاً، الذين يتأثرون بشكل غير متناسب بهذه الحالة. وستظل سويسرا شريكا موثوقاً به في الوفاء بالتزاماتها في أوكرانيا وفي كل منطقة نزاع أخرى تقدم فيها الدعم. فعلى سبيل المثال، خصص بلدي مؤخرًا أكثر من ١٠ ملايين فرنك سويسري لدعم السكان في القرن الأفريقي، الذي ضربته واحدة من أسوأ موجات الجفاف في تاريخه. وتعتزم سويسرا أيضاً زيادة مساعدتها المالية للبلدان الهشة والضعيفة، ولا سيما في أفريقيا. وسنواصل دعم تطوير نظم غذائية

لانعدام الأمن الغذائي؛ والإقرار بالإجراءات التي تتخذها الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ومنظومة الأمم المتحدة، ودعم تلك الإجراءات للتصدي للعقبات الفورية والطويلة الأجل التي تعترض سبيل الأمن الغذائي؛ وتقديم توصيات سياسية سليمة ومعقولة لمعالجة ارتفاع الأسعار وتحقيق الاستقرار في الأسواق الزراعية.

وأخيراً، نفهم أن هذا القرار يهدف أيضاً إلى تحقيق الغرض الأكثر عمومية وإن كان لا يقل أهمية وهو وحدة الموقف. وفي السنوات الأخيرة، شهدنا استقطاباً متزايداً وتقليصاً في توافق الآراء في الأمم المتحدة على الرغم من أن أهدافنا المتفق عليها دولياً تحتاج إلى العكس تماماً. وكان من الممكن أن يبعث برسالة أقوى لو أمكن اعتماد القرار بنفس الشعور بالإلحاح الذي استجاب به الأمين العام للأزمة بإنشاء فريق الاستجابة للآزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل. وفي مواجهة أزمة يمكن أن تؤدي بملايين الناس إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد أو ما هو أسوأ، يتحتم علينا أن نعكس هذا الاتجاه وأن نعمل معاً لصالح تعددية الأطراف، وتعزيز التعاون، والأسواق الزراعية المفتوحة والشفافة والمنصفة. ويمكن للجمعية العامة أن تعول على البرازيل في ذلك.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): إذا اعتُبر تغير المناخ يقترب بسرعة من حالة الاستنفار الشديد واعتُبرت أهداف التنمية المستدامة تتطلب العناية الفائقة بسرعة، فإن الأزمة الحالية في مجال الأمن الغذائي، إذا لم تعالج، قد تتطلب في نهاية المطاف إنعاشاً قلبياً - رؤيوا. يجب أن نتقينا أحدث البيانات قلقين جداً. فوفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يعاني ٨١١ مليون شخص من الجوع بالفعل، ويواجه ٢٧٦ مليون شخص أصلاً انعدام الأمن الغذائي الحاد. وفي الوقت نفسه، بلغ متوسط مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام واحداً من أعلى مستوياته المسجلة على الإطلاق.

ومع ارتفاع أسعار المواد الزراعية وموارد الطاقة، والظواهر الجوية المتطرفة، والجائحة، والتوترات والنزاعات الجيوسياسية، فإننا

المناسب لتوجيه أصابع الاتهام لتحقيق غايات سياسية. وسأعطي مثلاً. هناك بيانات واضحة جداً تفيد بأن الجزاءات ليس لها أي تأثير، وقد أوضحت البرازيل تلك النقطة في مجلس الأمن الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9036). ونعترف اعترافاً راسخاً بأن الجزاءات لم تطبق على الأغذية والأسمدة. وهذه حقيقة. ولكن من الحقائق أيضاً أن للجزاءات آثاراً ثانوية فيما يتعلق بالجوانب المالية واللوجستية للتجارة الزراعية، مما يؤثر على توافر المواد الغذائية وأسعارها. ولذلك، كنا نفضل تجنب العناصر السياسية هنا اليوم، كما نجح القرار نفسه في ذلك.

وتتشرف البرازيل بالمساهمة في نص يحظى بمثل هذه الرعاية العريضة. وما فتئتاً ندافع باستمرار عن الزراعة والأمن الغذائي والتغذية بوصفها أولويات عليا في جدول الأعمال المتعدد الأطراف. وباعتبار بلدنا واحداً من أكبر المصدرين الزراعيين العالميين، فإنه يوفر الغذاء لأكثر من ٧٠٠ مليون شخص، أو حوالي ١٠ في المائة من سكان العالم، وهو مكرس للمساهمة بشكل أكبر من خلال التجارة الزراعية والتكثيف المستدام لمحاصيلنا، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما أننا نبذل جهوداً لتقديم المساعدة الإنسانية والغذائية الطارئة وفقاً لقدراتنا الوطنية، كما فعلنا بتبرعنا العيني مؤخراً بأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ وجبة للمتضررين من النزاع في أوكرانيا.

ومع ذلك، حتى القوى الزراعية ليست محصنة ضد الحالة التي نواجهها اليوم. ووصلت أسعار الأغذية إلى مستويات قياسية، كما أن إمكانية الوصول لأسواق أهم سلتين للخبز على الصعيد العالمي مقيدة بشدة، إما بسبب النزاع أو بسبب الأثر الثانوي للجزاءات المعتمدة رداً عليه. والتضخم أخذ في الارتفاع، ومعه عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وإذا لم يكتف المجتمع الدولي جهوده ويتخذ إجراءات منسقة وجماعية لتقديم المساعدة الطارئة للمحتاجين إليها وتحقيق الاستقرار في أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية، فمن المرجح أن تتفاقم الحالة لأن عدم استقرار الأسعار وانخفاض المعروض من الأسمدة يعوقان التخطيط والإنتاج في السنوات القليلة المقبلة. ويهدف قرار اليوم إلى معالجة الحالة من خلال ثلاثة أهداف رئيسية هي: زيادة الوعي بين جميع أصحاب المصلحة بشأن الحالة المتردية والمتفاقمة

أما الخطوة الثانية، فتتخذ على المدى القصير. يجب أن تكون سلاسل الإمداد العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية آمنة ومفتوحة. وينبغي للبلدان أن تمتنع عن حظر الصادرات الغذائية وأن تبقى سلاسل الإمداد مفتوحة أمام حركة السلع الأساسية والأغذية والأسمدة والمنتجات الزراعية دون عوائق. فعلى سبيل المثال، خمس جميع صادرات الأسمدة مقيدة حالياً. وينبغي أن تكون أي تدابير تجارية طارئة من هذا القبيل محددة الأهداف ومتناسبة وشفافة ومؤقتة، دون إقامة حواجز غير ضرورية أمام التجارة، وينبغي أن تكون متسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وينبغي للمنظمات الدولية ذات الصلة أن تيسر الحوار والتنسيق في مجال السياسات لكفالة كفاءة نقل الأغذية والحبوب والبذور الزيتية والأعلاف الحيوانية والوقود والأسمدة والسلع الزراعية.

والخطوة الثالثة تتخذ على المدى من المتوسط إلى الطويل. وينبغي تعزيز الإنتاج المستدام للأغذية والمنتجات الزراعية، مثلاً من خلال الزراعة المستدامة، بمزيد من القوة. ويتعين تعبئة العلم والتكنولوجيا لزيادة الغلة وتعزيز الكفاءة وتحسين تخزين الأغذية. واستشرافاً للفترة المؤدية إلى عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يضطر العالم إلى إطعام ملياري شخص إضافي، وبالتالي مضاعفة إنتاج المحاصيل. وتعتمد البشرية حالياً بنسبة ٩٠ في المائة في احتياجاتها التغذوية على ما مجموعه ١٥ محصولاً، ولذلك قد نضطر في نهاية المطاف إلى التنوع لمواكبة هذه الوتيرة.

في الختام، لن نحقق أبداً مستوى الأمن الغذائي في جنة عدن التوراتية الذي كان قائماً قبل أكل آدم للتفاحة ومغادرته الجنة. ومع ذلك، سنحتاج إلى أن نجتمع معاً إذا أردنا إنقاذ ملايين الناس من مآسي المجاعة والجوع. ويستحق الناس واحداً من أبسط حقوق الإنسان الأساسية - الحق في الغذاء الكافي والمأمون والمغذي وميسور التكلفة.

السيد الأدب (تونس): يشكر وفد بلدي كل الدول التي أيدت القرار ٢٦٤/٧٦، ونسجل بكل ارتياح اعتماده بتوافق الآراء. نحن اليوم بحاجة إلى مثل هذا التوافق وإلى توحيد الجهود وإلى تجديد الأمل في نجاعة العمل متعدد الأطراف وإلى تعزيز التعاون والتضامن. إن هذا التوافق

نواجهه سيناريو عاصفة عاتية من المرجح أن تتفاقم فيها الحالة قبل أن تتحسن، ما لم نتصرف بحزم ووحدة. ولذلك، ترحب تايلند بالمبادرات والإجراءات الملموسة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لمعالجة هذه الأزمة الغذائية، من الأمين العام إلى برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة؛ ومن مجلس الأمن، بمناقشته حسنة التوقيت الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9036)، إلى الجمعية العامة، بقرار اليوم ٢٦٤/٧٦ بشأن حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي، الذي اعتمد للتو بتوافق الآراء. وفي الأشهر المقبلة، ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يركز بالمثل على كيفية تحويل أزمة الغذاء وبالتالي المساعدة في إنقاذ التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون ذلك أولوية في المنتدى السياسي رفيع المستوى.

وتايلند، بوصفها أحد أكبر منتجي الأغذية في العالم وتحتل المرتبة الثالث عشرة في قائمة أكبر مصدري الأغذية عالمياً، تعتقد أن العمل المتضام متعدد الأطراف، الذي يركز على منظومة الأمم المتحدة ويكمله التعاون الإقليمي، ضروري لإخراج البشرية من هذه الأزمة. وبالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، على سبيل المثال، اجتمع وزراء التجارة في مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ للتو في بانكوك في نهاية الأسبوع الماضي، وأكدوا من جديد التزامهم بمساعدة بعضهم البعض على تحقيق الأمن الغذائي، ودعم جهود برنامج الأغذية العالمي لمكافحة الجوع وسوء التغذية، والدعوة إلى تهيئة بيئة تجارية واستثمارية تدعم زيادة الأمن الغذائي.

ما هي الخطوات ذات الأولوية في المستقبل، في رأينا؟ الخطوة الأولى تتخذ على المدى القريب. يجب أن يكون هناك عمل عاجل لإيصال الغذاء إلى من يتضورون جوعاً ومن هم على أعتاب المجاعة. وفي غضون ذلك، ينبغي توجيه التمويل الميسر وغيره من أشكال الدعم إلى من هم في أمس الحاجة إليه - بلدان النقص في الأغذية المنخفضة الدخل، وصغار المزارعين، والفئات الأكثر عرضة لصدمات الأسعار، ولا سيما النساء والفتيات. وكما قال الأمين العام، لا يوجد حل لأزمة الغذاء بدون حل للأزمة المالية.

وفي الختام، نحى جهود منظمة الزراعة والأغذية وبرنامج الأغذية العالمي. كما نجدد تقديرنا ومساندتنا لجهود الأمين العام ولعمل فريق الاستجابة للأزمات العالمية بشأن الغذاء والطاقة والتمويل.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر السفيرة أمل مدللي، الممثلة الدائمة للبنان، على دورها البناء والقيادي جدا في تنسيق جهود المجموعة الأساسية وصياغة القرار ٢٦٤/٧٦، الذي اعتمده من فورنا بتوافق الآراء. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لجميع الدول الأعضاء التي انضمت إلى قائمة مقدمي هذا القرار المهم. ويسر مصر أيضا أن تكون من بين أعضاء المجموعة الأساسية التي تقوم بصياغة القرار.

واليوم، يشكل انعدام الأمن الغذائي تهديدا حقيقيا يؤثر على معظم دول العالم النامي، بما في ذلك بلدي، مصر، التي تعد أكبر مستورد للقمح في العالم وواحدة من أكبر البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار ٢٦٤/٧٦ دليل على التزامنا المشترك بالعمل معا لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، باستخدام نهج شامل وكلي يأخذ في الاعتبار احتياجات البلدان النامية. وفي ذلك الصدد، نرحب بفريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل الذي أنشأه الأمين العام، ولجنته التوجيهية، التي ترأسها نائبة الأمين العام، ونؤيد الفريق ولجنته. ونتطلع إلى عمله ونتأججه.

وأفهم أن الموجز الثاني للفريق على وشك أن يصدر. ولذلك، فإننا لا نرى في القرار ٢٦٤/٧٦ نهاية الطريق، بل بداية اهتمام وجهود دولية أوسع نطاقا لمعالجة مسألة انعدام الأمن الغذائي العالمي. ونتوقع أن تحظى مسألة الأمن الغذائي والتحديات المرتبطة به بالاهتمام الذي تمس الحاجة إليه خلال الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين. وهذا ما نريد أن نراه. ولا أرى قضية عالمية تستحق اهتماماً واسعاً أكثر من هذه القضية، ولا توجد قضية أكثر إلحاحاً من قضية كفالة حصول كل إنسان على حصة كريمة من

يعكس قناعتنا المشتركة بصعوبة الظرف الحالي الذي يمر به العالم في ظل أزمة الغذاء التي لم تعد بحاجة إلى تشخيص أو إلى براهين باعتبارها أصبحت خطرا ملموسا يهدد الأمن الغذائي لملايين البشر ليس في مناطق النزاع وفي الوضعيات الإنسانية الصعبة فحسب، بالرغم من أن هذه الفئات الهشة ستكون بالتأكيد الأكثر تضرراً بل أيضا في عديد الدول النامية، وحتى في الدول ذات الدخل المتوسط.

إن هذه الأزمة العالمية جاءت لتفاقم صعوبات أخرى لا زالت تواجه هذه الدولة وفي مقدمتها تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ والتغيرات المناخية وعوامل أخرى استنفذت مقدراتها وإمكاناتها المالية وأضعفت قدرتها على التعافي وعلى التقدم في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. بل وأصبحت حتى تنذر بتهديد السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في عديد البلدان، خاصة في ظل التضخم القياسي الذي يشهده العالم وارتفاع أسعار الفائدة وأعباء الديون وشح مصادر التمويل.

لم يعد لدينا الكثير من الوقت. نحن بحاجة إلى إعلان حالة استنفار عالمية بخصوص الأمن الغذائي العالمي وإلى اتخاذ إجراءات استثنائية عاجلة للحد من تداعيات أزمة الغذاء ومجابهة ارتفاع أسعار الطاقة وتسهيل النفاذ إلى التمويل قبل مزيد تفاقم الأمور. وفي هذا الإطار، تجدد تونس الدعوة إلى المجتمع الدولي، وخاصة مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية، إلى وضع الأمن الغذائي العالمي على رأس أولوياتها، ودعم الجهود متعددة الأطراف لمجابهة أزمة الأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال تقديم دعم عاجل للدول المتضررة، وخاصة تلك المثقلة بالديون، بما في ذلك من خلال إقرار تأجيل سداد الديون. كما نحث جميع الدول الأعضاء على الامتناع عن تخزين الأغذية والسلع الأساسية وعلى إبقاء المسالك التجارية والأسواق مفتوحة أمام تدفق الأغذية والوقود والأسمدة. وفي هذا الإطار، تأمل تونس أن يؤسس هذا القرار لمرحلة جديدة من التعاون والتضامن وتوحيد الجهود في منع استفحال الجوع واضطراب الأمن الغذائي العالمي.

النظام الداخلي، فسأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة المعروض على الجمعية اليوم.
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وستقتصر البيانات بالتالي على تعليقات التصويت. توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة الخامسة من تقريرها، بأن تُعيّن الجمعية العامة إيغيني كالوغين ممثل الاتحاد الروسي عضواً في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية تبدأ في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٢٢ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين إيغيني كالوغين عضواً في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية تبدأ في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٢٢ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٧ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/76/L.56)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا لتقديم مشروع القرار A/76/L.56.

السيد بييريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يسرّ سري لانكا أن تقدم مشروع القرار A/76/L.56، المعنون "اليوم العالمي للأعشاب

الغذاء وإمكانية الوصول إليه. ومن الأهمية بمكان القضاء على الجوع والبقاء على المسار الصحيح لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة التي اتفقنا عليها جميعاً قبل بضع سنوات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم لأخير بشأن هذا البند. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٦ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال واعتماد جدول الأعمال وتوزيع البنود

تقارير المكتب

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٧ من جدول الأعمال في جلستها العامة الخامسة والثلاثين المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. ولكي يتسنى للجمعية النظر في تقرير اللجنة، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (أ) من البند ١١٧ من جدول الأعمال.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (أ) من البند ١١٧ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك (المقرر ٥٠٦/٧٦ بء).

البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) **تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية**

تقرير اللجنة الخامسة (A/76/516/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد أوضحت الوفود مواقفها بشأن توصية اللجنة في إطار اجتماعات اللجنة وهي ترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة. وما لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من

المتحدة، باعتماد مشروع القرار هذا لإعلان يوم ١ آذار/مارس يوماً عالمياً للأعشاب البحرية. ونتوقع أن تساعد هذه الخطوة الصغيرة ولكن الهامة في رفع مستوى الوعي اللازم لحفظ النظم الإيكولوجية للأعشاب البحرية واستعادتها، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من مسيرتنا إلى الأمام نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونكرر الإعراب عن تقديرنا لجميع المشاركين في تقديم مشروع القرار هذا ولجميع الوفود التي شاركت معنا خلال المشاورات غير الرسمية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار. ونود أيضاً أن نشكر الرابطة العالمية للأعشاب البحرية على الدعم والتشجيع اللذين قدمتهما خلال هذه العملية برمتها. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد واعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): نبت الآن في مشروع القرار A/76/L.56، المعنون "اليوم العالمي للأعشاب البحرية".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/76/L.56، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، إندونيسيا، وأوغندا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بنغلاديش، بنما، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، بيلاروس، تيمور - ليشتي، سنغافورة، السنغال، سيشيل، الصين، غيانا، كوبا، كوستاريكا، مدغشقر، ملديف، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/76/L.56؟

اعتمد مشروع القرار A/76/L.56 (القرار ٧٦/٢٦).

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

البحرية"، لكي تنظر فيه الجمعية العامة في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال. ونشكر الوفود على مشاركتها البناءة طوال المشاورات الحكومية الدولية التي مكنت من اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء اليوم. ونشكر كذلك الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشروع القرار.

إن الأعشاب البحرية واحدة من النظم الإيكولوجية البحرية الأكثر قيمة على وجه الأرض، وتغطي حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع في ١٥٩ بلداً وعلى ٦ قارات. وهي توفر طائفة من الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية الحاسمة الأهمية، أبرزها إمكاناتها الهائلة في احتجاز الكربون وقدرتها على تخزين ما يصل إلى ١٨ في المائة من الكربون المحيطي في العالم. وهذا أكبر من إمكانات الغابات المطيرة في احتجاز الكربون، مما يجعل استعادة الأعشاب البحرية والحفاظ عليها أداة حيوية في جهودنا الرامية إلى التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ والتخفيف من حدتها. تشمل الوظائف الحيوية للأعشاب البحرية دورها في تحقيق الاستقرار في قاع البحر وتوفير الدعم للنظام الإيكولوجي عن طريق توفير الغذاء والمأوى لعدد من المخلوقات البحرية، بما في ذلك أنواع من الأسماك التجارية والترفيهية والسلاحف وحيوانات الأطوم وخراف البحر. توفر الأعشاب البحرية أيضاً الحماية من تآكل السواحل، وهو أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل سري لانكا، وهي دولة ساحلية، تقدم مشروع القرار هذا.

ومن الحقائق أيضاً أن الأعشاب البحرية يجري تدميرها بوتيرة سريعة نتيجة للنشاط البشري. وتعد تنمية السواحل والتلوث وأنواع معينة من أنشطة صيد الأسماك من بين العوامل الرئيسية التي تسهم في تدمير هذه البيئة البحرية الحساسة. وقد ورد في منشور برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون "من ضفاف البحر: قيمة الأعشاب البحرية للبيئة والبشر" أننا نخسر ٧ في المائة من الموائل البحرية التي توفرها الأعشاب البحرية في جميع أنحاء العالم كل سنة، وهو ما يعادل خسارة مساحة ملعب لكرة القدم من الأعشاب البحرية كل ٣٠ دقيقة.

ولذلك يسر وفد بلدي أن يتخذ هذه الخطوة الصغيرة إلى الأمام نحو الحفاظ عليها، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى في الأمم

إضافية في أقرب وقت ممكن لإحراز تقدم، وطلب أن يتخذ رئيس المؤتمر الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

ويستند مشروع المقرر A/76/L.46 إلى توصية المؤتمر، التي اعتمدت بتوافق الآراء. ويقترح أن تقرر الجمعية العامة عقد دورة خامسة للمؤتمر لمدة ١٠ أيام عمل في آب/أغسطس ٢٠٢٢، مع توفير خدمات المؤتمرات الكاملة، بما في ذلك الوثائق، وتوفير تكاليف الاجتماعات الموازية والعمل الإضافي، والبنث الشبكي، وتغطية الصحافة والاجتماعات، حسب الاقتضاء طوال مدة المؤتمر. ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع المقرر بدون تصويت.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A.76/L.46، المعنون "المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/76/L.46؟

اعتمد مشروع المقرر A/76/L.46 (المقرر ٥٦٤/٧٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٧٨ من جدول الأعمال وينده الفرعي (أ).

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

البند ٧٨ من جدول الأعمال (تابع)

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

تقرير اللجنة الخامسة (A/76/838)

مشروع المقرر (A/76/L.46)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع المقرر A/76/L.46 في الوثيقة A/76/838.

أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة لعرض مشروع المقرر A/76/L.46.

السيد خنغ (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن السفارة رينا لي، رئيسة المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، يشرفني أن أعرض مشروع المقرر A/76/L.46، بشأن عقد دورة خامسة للمؤتمر.

قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٩/٧٢ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أن يجتمع المؤتمر مبدئيا لمدة أربع دورات. وعقدت الدورة الرابعة للمؤتمر في الفترة من ٧ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٢٢، بعد تأجيلها مرتين بسبب جائحة مرض فيروس كورونا العالمية. وفي نهاية الدورة الرابعة، رأى المؤتمر أنه يلزم عقد دورة